الوازع الوطني والمسؤولية الوطنية

بقلم المحامية:
د. هنادي بنت عيسى الجودر

القراء الأعزاء،

إذا ما علمنا أن الوازع الديني يتمثل فيما يغرسه الإيمان الصادق في النفس الانسانية من إخلاص وامتثال ذاتي للدين بالالتزام بأوامره واجتناب نواهيه بناء على رقابة ذاتية في انضباط ذاتي وطوعي بعبادة الله وكأنه يراه، وهي علاقة محضة بين العبد والمعبود تقوم على الايمان والحب والامتثال لأحكام الدين طواعية، بحيث يُسهم ذلك في حفظ النفس المؤمنة وحفظ النظام لدى المجتمع المؤمن، فالوازع الديني قوامه الإيمان الصادق.

فإذا ما أسقطنا من باب المقاربة أثر الوازع الديني على الوازع الوطني، نجد أن الوازع الوطني ينبثق من حب الوطن والشعور الصادق بالانتماء إليه، فقوامه هو الاحساس والمشاعر التي هي في الأصل خفايا في وجدان الانسان لا يُظهرها سوى اشكال التعبير المختلفة (بالقول، بالفعل، بالكتابة، بالإشارة وغيرها)، لذا فإن الوازع الوطني ينحسر في أفعال يمارسها الانسان وتُظهر مداه.

وتُعدّ الأزمات والتحديات التي تواجهها الأوطان محكا أساسيا لكشف الوازع الوطني لدى من ينتمي إليها ويحمل جنسيتها، ولعل من أهم ما كشفته الاعتداءات الايرانية الآثمة على مملكة البحرين وعلى بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الشقيقة، عن ولاء وانتماء البعض من حاملي جنسية مملكة البحرين أو بعض دول الخليج العربي إلى إيران، تمثل على صعيد خيانة المشاعر في التعاطف والفرحة بالهجمات الآثمة بصورة مقيتة لا تملك معها سوى أن تُردد (خسارة فيكم عيش البحرين)، وعلى صعيد الخيانة بالعمل من خلال الخلايا العميلة التي تم رصدها وضبطها بيقظة رجال الأمن في وزارة الداخلية، وعليه فإنه من السهل ضبط خائن الوطن بالأفعال، بينما يبقى شرّ البريّة وهو من يخون الوطن بمشاعره.

لذا، تظهر في هذه المرحلة أهمية تعزيز الوازع الوطني والالتزام الاخلاقي بحمل المسؤولية الوطنية بدءًا من الالتزام العاطفي تجاه الوطن بالحب والولاء والانتماء وهو شعور وجداني خفي لا يعلمه إلا الله، ثم بالتعبير عنها بالعمل من خلال أهم عنصر من عناصرها وهو حمل راية الدفاع عن الوطن ومكتسباته، ففي الوقت الذي يقوم فيه رجال الأمن والدفاع بواجباتهم ومهامهم بالدفاع عن الوطن عسكرياً، يجب على كل مواطن أن يتحمل مسؤوليته الوطنية تجاه هذا الوطن من خلال رفض واستنكار هذا العدوان وعدم التعاطف مع المعتدي والالتفاف حول قيادتنا الحكيمة بكل حبّ وولاء والتركيز على الحفاظ على اللحمة الوطنية والوقوف صفاً واحداً لا يحيد عنه أحد محسوب على هذا الوطن في مواجهة العدوان باعتباره تحديا لهذه المرحلة التي ستمضي وتصبح ذكرى قريباً بإذن الله تعالى، والتي يعتبر من صورها أيضاً عدم الاشتراك في اثارة المخاوف لدى المواطنين والمقيمين والاسهام بكل ما من شأنه طمأنة الآخرين، ولاسيما في وسائل التواصل الاجتماعي التي تعتبر الوسيلة الأولى للتواصل ولنقل الأخبار والأفكار، فالحرص على حسن استخدامها وتوظيفها يعتبر مسؤولية وطنية على عاتق كل من يستخدمها وفي مقدمتهم جيل الشباب الذي يُشكل الشريحة الكبرى من مرتادي هذه المواقع.

فلا يريد الوطن من مواطنيه الصالحين سوى وقفة وطنية صادقة في الرخاء وفي الشدة، تُنبئ عن صدق المحبّة والانتماء.

حفظ الله البحرين وقيادتها وحكومتها وشعبها، تحت راية سيدي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم وجهود سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء الموقر.

hanadialjowder@gmail.com

بعد أدائه القسم أمام وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف..

المحامي علي الشويخ يباشر مهامه بصفته منفذا خاصا

أدى المحامي علي الشويخ القسم أمام نواف بن محمد المعاودة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، إيذاناً بمباشرة مهامه بصفته منفذاً خاصاً، وذلك في إطار الإجراءات القانونية المنظمة لمزاولة هذه المهنة، التي تسهم في دعم منظومة تنفيذ الأحكام وتعزيز كفاءة الخدمات العدلية في مملكة البحرين.

وأكد الشويخ في تصريح له بهذه المناسبة أن هذه الخطوة تمثل مسؤولية مهنية ووطنية تتطلب الالتزام بأعلى معايير النزاهة والحياد والاحترافية، مشيراً إلى حرصه على أداء مهام مهنة المنفذ الخاص وفقاً لأحكام القانون وبما يسهم في ترسيخ الثقة بمنظومة العدالة وخدمة المتعاملين بكفاءة ومهنية عالية.

وأضاف الشويخ: «يشرفني نيل هذه الثقة، وأتعهد ببذل كل الجهود لأداء مهام مهنة المنفذ الخاص بكل أمانة ومسؤولية، والالتزام بتطبيق أحكام القانون بكل مهنية، بما يسهم في تعزيز كفاءة إجراءات التنفيذ وتحقيق العدالة وصون حقوق جميع الأطراف».

«المهندسين»: استمرار طلبات التقدم لجائزة المهندس المتميز حتى 3 سبتمبر القادم

أعلنت جمعية المهندسين البحرينية عن استمرار طلبات التقدم للنسخة السابعة من جائزة المهندس المتميز ضمن فئات جائزتها السنوية التي تقدمها الجمعية سنوياً بهدف تحفيز المهندسين على الابتكار والإبداع في المجال الهندسي، وتشجيع المهندسين البحرينيين من خلال حشد إمكانياتهم لخدمة مملكة البحرين في التنمية ورفع شأن مهنة الهندسة والنهوض بمستواها علمياً ومهنياً والارتقاء بمستوى المهندسين البحرينيين، وإتاحة الفرصة لهم للتقدم لهذه الجائزة التي تحظى بمكانة مرموقة في الوسط الهندسي في مملكة البحرين.

وحول جائزة جمعية المهندسين البحرينية السنوية، أكد المهندس عبد النبي الصباح رئيس الجمعية على أهمية المعايير الدقيقة التي وضعتها اللجنة العليا للجائزة تحكم آلية الترشح والتقييم منذ استلام الطلبات وحتى إعلان نتائجها، والمكونة من كفاءات وخبرات وكوادر هندسية بحرينية، مشيراً إلى أن اللجنة المشرفة على الجائزة تتكون من عدد من المهندسين الأعضاء في الجمعية من ذوي الخبرة الواسعة، فيما تتكون لجان التحكيم للجائزة من كفاءات هندسية بارزة من مختلف القطاعات الهندسية والأكاديمية، مؤكداً أن آلية التقييم تعتمد على معايير دقيقة وموضوعية، وتُدار العملية بسرية تامة لضمان أعلى درجات الشفافية والنزاهة.

وأشار رئيس جمعية المهندسين البحرينية إلى الفئات المختلفة للجائزة وهي جائزة المهندس المتميز والتي تشمل فئة المهندس المتمرس وفئة المهندس الشاب، وكذلك جائزة أفضل مشروع تخرج في الجامعات والتي تقدمها بهدف منح خريجي الهندسة التقدير المناسب لهم وإلى دعم فئة الشباب وحثهم على الابتكار والإبداع وتقديم أفكار وحلول هندسية جديدة، بالإضافة إلى «جائزة الإنجاز مدى الحياة في الهندسة»، التي استُحدثت في العام 2024، وتُمنح عن طريق الترشيح من قبل لجنة الجائزة، بهدف تكريم الشخصيات الهندسية البحرينية البارزة التي لها تأثير استثنائي ومستدام في تطوير مهنة الهندسة والارتقاء بمستوى العمل الهندسي في المملكة، حيث منحت الجمعية هذه الجائزة لأول مرة في نسختها الأولى إلى سعادة الدكتور حسن فخرو، مستشار جلالة الملك للشؤون الاقتصادية، تقديراً لمسيرته المهنية المتميزة وإسهاماته الكبيرة في خدمة المجتمع الهندسي والقطاع الصناعي في البحرين، فيما منحت في نسختها الثانية العام الماضي إلى سعادة الدكتور عبد اللطيف بن جاسم كانو، أحد مؤسسي الجمعية وأول رئيس لها في العام 1972، مؤكداً أن هذه الجائزة تمثل وسام تقدير هندسي رفيع المستوى، يُكرّم المسيرات المهنية الملهمة، ويُحفّز الأجيال القادمة من المهندسين على التميز والابتكار والقيادة في المجالات الهندسية. من جانبه دعا الدكتور أسامة البحارنة رئيس لجنة جائزة جمعية المهندسين البحرينية، المهندسين ممن تنطبق عليهم الشروط العامة للجائزة والشروط الخاصة لجائزة المهندس المتميز بفئتيها وهما جائزة المهندس الشاب وجائزة المهندس المتمرس، إلى المسارعة بتقديم طلب التقدم للجائزة عبر الموقع الإلكتروني للجائزة bse-award.org قبل الموعد المحدد لوقف استلام الطلبات وهو 3 سبتمبر 2026.

من جانب آخر، أشار البحارنة إلى أنه تم استكمال تسلم طلبات التقدم لجائزة أفضل مشروع تخرج وتم غلق باب التقدم في التاسع من 9 يوليو الجاري، مضيفاً أن هذه الجائزة خُصصت لأفضل مشروع تخرج لطلبة كليات الهندسة بمختلف تخصصاتها الهندسية الأساسية أو الفرعية الحديثة والمعتمدة في جمعية المهندسين البحرينية وهي: الهندسة المعمارية، الهندسة المدنية، الهندسة الكهربائية والإلكترونية، الهندسة الميكانيكية، والهندسة الكيميائية، مشيراً إلى أن الباب مفتوح لمؤسسات القطاع الهندسي والصناعي لرعاية هذه الجائزة دعماً لتحفيز المهندسين وطلبة الهندسة على الابتكار والإبداع في المجال الهندسي. جدير بالذكر أن جمعية المهندسين البحرينية أطلقت النسخ الأولى من جائزتها السنوية خلال احتفالاتها بيوم المهندس البحريني في 15 أكتوبر 2018م، كما سيتم إعلان الفائزين بالجائزة لهذا العام 2026 أي في نسختها السابعة سيكون خلال احتفالات الجمعية بيوم المهندس البحريني في منتصف أكتوبر القادم.

الرأي الثالث

مقترحات لمعالجة الازدحامات

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

ذات مرة سُئل مهندس ياباني: «كيف قضيتم على الازدحام في طوكيو؟» فأجاب بجملة عميقة: «لم نوسع الطرق لنسع كل السيارات، بل وسعنا الخيارات أمام الإنسان».

وفي بلادنا نسمع الجملة تتكرر: «البحرين صغيرة والسيارات كثيرة.. هذا واقع لا مفر منه». ولكن هل فعلاً لا مفر منه؟ أم أنه تحد يمكن إدارته بعقلية جديدة؟ والحقيقة أن الازدحام ليس قدراً محتوماً.. هو نتيجة مباشرة لثلاثة عوامل متداخلة ((زيادة عدد المركبات، محدودية بعض الشوارع والجسور، وسلوكياتنا نحن المستخدمين)).

فقد عادت الازدحامات المرورية في شوارع مملكة البحرين بقوة خلال الأيام الماضية.. صباح كل يوم نعيش نفس المشهد: طوابير طويلة على الشوارع.. دقائق تتحول إلى نصف ساعة، والنصف ساعة إلى ساعة كاملة من الانتظار.. أصبح الازدحام واقعاً نتعايش معه، وكأنه ضريبة ندفعها مقابل النمو العمراني والاقتصادي والسكني الذي تشهده البلاد.

نصف الحل بأيدينا.. قبل أن نطالب بحلول من الحكومة، علينا أن نبدأ من أنفسنا.. كم مرة وقفنا عند الإشارة ونحن ننظر إلى الهاتف فتأخرنا؟ كم مرة غيرنا المسار فجأة من دون إشارة؟ كم سيارة فيها شخص واحد فقط وتشغل مساراً كاملاً في ساعة الذروة؟ السلوك الفردي يصنع ما يقارب 40% من المشكلة.. تأخير بسيط من 10 سيارات عند الإشارة الخضراء يعني ضياع دورة كاملة للإشارة، وبالتالي طابور أطول للجميع.

الحل يبدأ بـ«القيادة الذكية والمسؤولة»، من خلال الخروج من المنزل قبل الموعد بـ 15 دقيقة، واستخدام تطبيقات الكترونية لمعرفة الطرق البديلة والازدحامات اللحظية، مع تقليل استخدام السيارة الشخصية للمسافات القصيرة، وتشجيع ثقافة «مشاركة الركوب» بين زملاء العمل والجامعة.. سيارة واحدة بـ4 أشخاص أفضل من 4 سيارات تشغل الشارع.

الحلول المؤقتة مثل فتح مسار إضافي في ساعة الذروة أو تعديل توقيت إشارة لم تعد كافية وحدها.. نحن بحاجة إلى رؤية طويلة المدى، النقل العام المتكامل، عبر الاستثمار الجاد في حافلات سريعة ذات مسارات مخصصة، وربط المدن الجديدة والجامعات والمناطق الصناعية بشبكة واحدة.. تجربة دبي مع «المترو والحافلات» خففت الضغط على الشوارع بنسبة كبيرة وجعلت الكثيرين يتركون سياراتهم.

لماذا لا نقوم باستخدام أنظمة الإشارات التي تستشعر كثافة السيارات وتغير التوقيت تلقائياً بحسب الحاجة.. سنغافورة خفضت زمن الانتظار بنسبة 30% بهذه التقنية وحدها.. وفي لندن تم تخفيض نسبة الازدحامات بنسبة 20% من خلال عدم تركيز كل الوزارات والبنوك والشركات الكبرى في منطقة واحدة فقط.. وتشجيع العمل عن بعد يومين في الأسبوع.. وهولندا واجهت أزمة ازدحام خانقة في السبعينيات. لم تحلها بتوسيع الشوارع فقط، بل بتحويل مدنها إلى «مدن صديقة للمشاة والدراجات»، وكذلك في اليابان، هناك ثقافة «الالتزام بالوقت» تجعل الموظفين يخرجون قبل الذروة بـ 15 دقيقة.

الازدحام لن يُحل بشارع جديد فقط، ولا بمخالفة جديدة فقط، الحل المستدام يأتي عندما يجتمع تخطيط حكومي ذكي واستباقي مع سلوك مجتمعي مسؤول وواعٍ.. نعم، النمو يعني حركة. ولكن الحركة الذكية تعني وصولاً أسرع وجودة حياة أفضل. ولنبدأ بأنفسنا اليوم: بدل أن نتذمر من الازدحام، لنجرب طريقاً بديلاً، أو نخرج أبكر، أو نتصل بزميلنا لنركب معه، فالطريق الذي نسلكه اليوم باختياراتنا، هو الذي سيسلكه أبناؤنا غداً. ولنجعله طريقاً أسهل وأذكى.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

محاكمة متهمين زورا بيانات في النظام الإلكتروني للعدل

أدخلا أرقام هواتفهم بدلا من المدينين لإخفاء الإخطارات القضائية

صرّح نائب رئيس نيابة الجرائم المالية وغسل الأموال بأن النيابة العامة قد أمرت بإحالة متهمين الى المحاكمة الجنائية لما نسب إليهما من التزوير في سجلات إلكترونية، وذلك بإدخال بيانات غير صحيحة في النظام الإلكتروني الخاص بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.

وكانت النيابة العامة قد تكشفت لها ابتداءً شبهة تلك الجريمة خلال تحقيقات تجريها في بعض الشكاوى، فتتبعت مسارها للتثبت من صحتها والتعرف على الظروف والملابسات المصاحبة لها للوقوف على أبعادها والغرض منها، وفي هذا الإطار طلبت النيابة إجراء التحريات المكثفة حول الواقعة، التي أكدت صحتها تحريات إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بوزارة الداخلية، إذ أسفرت عن قيام المتهم الأول باتخاذ إجراءات لمطالبة عدد من الأشخاص بما في ذمتهم من مديونيات مستحقة له، وقد لجأ في إتمام هذه الإجراءات وبالاتفاق مع المتهم الثاني إلى إدخال بيانات غير صحيحة لأولئك الأشخاص بالنظام الإلكتروني الخاص بالوزارة بأن أثبت عمدًا في الطلبات المقدمة منه في النظام الإلكتروني عنوانًا ورقم هاتف نقال لا يخصان الأشخاص المعنيين، وذلك بقصد تفويت علمهم باتخاذه تلك الإجراءات ضدهم ومن ثم حرمانهم من الرد على هذه المطالبات.

وقد كشفت تحقيقات النيابة عن أن المتهم الأول قد اتخذ إجراءات المطالبة من خلال النظام الإلكتروني الخاص بالوزارة تجاه اثني عشر شخصًا، وأثبت في بيانات كل من هؤلاء الأشخاص العنوان ذاته ورقم الهاتف ذاته في كل مطالبة، وبالاستعلام تبين أن ذلك العنوان يخصه هو نفسه وأن رقم الهاتف يخص المتهم الآخر.

وفي سياق التحقيقات استمعت النيابة لأقوال مجري التحريات والمجني عليهم والموظف المختص بالوزارة الذي أكد قيام المتهم الأول بإدخال البيانات غير الصحيحة في النظام الإلكتروني الخاص بإدارة المحاكم بالوزارة، فيما ثبت من فحص هاتف المتهم الثاني تلقيه رسائل نصية واردة تفيد تسلمه الإعلام بالطلبات المقدمة من قبل المتهم الأول التي كان من المفترض أن تصل الى المجني عليهم.

وباستجواب المتهمين، أقرا بأن العنوان والهاتف المدخلين في النظام الإلكتروني على خلاف الحقيقة يعودان إليهما، وبناءً على ما قام من أدلة قاطعة على ارتكاب المتهمين الجريمة فقد أمرت النيابة بإحالتهما الى المحاكمة، وتحدد لنظر الدعوى جلسة 26 يوليو 2026 أمام المحكمة الكبرى الجنائية.

بعد اتهامهما بسرقة عميل.. براءة عاملين من الإضرار بمصلحة شركة وخيانة الأمانة

برأت المحكمة الصغرى الجنائية عربيا وآسيويا من تهمتي الإضرار العمدي بمصلحة الشركة التي يعملان فيها و«خيانة الأمانة»، بعد بلاغ من صاحب الشركة بإنجازهما أعمال صيانة لعميل رفضت الشركة الاتفاق معه، فقاما بتحويله إلى شركة أخرى، وأكدت المحكمة انتفاء الضرر لأن الشركة المجني عليها رفضت الصفقة، كما لم تثبت تهمة خيانة الأمانة واستخدام معدات الشركة في إنجاز الاتفاقية عبر شركة أخرى.

وقالت المحامية صديقة الموالي وكيلة المتهمين: إن صاحب شركة مقاولات تقدم ببلاغ ذكر فيه أن أحد العمال لديه، قد أخبره بأن المتهمَين قاما بـ«سرقة» أحد عملاء الشركة، وبأنهما نفّذا الأعمال التي طلبها عن طريق شركة أخرى، مستغلَين في ذلك عمال الشركة وسياراتها وأدواتها، وقال: إن أحد الزبائن طلب أعمال صيانة لمنزله، وتم تحديد الكلفة بـ5500 دينار، إلا أنه بسبب عدم الاتفاق مع صاحب المنزل على هذا المبلغ، تم إلغاء الصفقة، فقام المتهم الأول بالتواصل مع صاحب المنزل، وعرض عليه إنجاز الأعمال له على أن يتم ذلك من خلال شركة أخرى بمعاونة المتهم الثاني.

حيث دفعت المحامية صديقة بكيدية الاتهام بتقديم بلاغ انتقاماً من المتهمَين بعدما طالبا بمستحقاتهما العمالية المتأخرة وطلب المتهم الأول عدم ممانعة للانتقال إلى عمل آخر، مشيرة إلى وجود دعوى عمالية قائمة مرفوعة من المتهم الثاني ضد صاحب العمل نفسه للمطالبة بمستحقاته، وإلى رسائل واتساب أرسلها المدعي الى المتهم الثاني يطلب فيها «الصفح والتغاضي عمّا مضى»، بما يظهر نية تسوية خلاف عمالي لا جريمة جنائية. كما أوضحت أن تهمة «الإضرار العمدي بمصلحة الشركة» تستلزم أن تكون هناك «صفقة» عُهد بها فعلاً إلى المتهمَين من قِبل صاحب العمل، وهو ما لم يثبت بأي مستند؛ إذ إن العميل موضوع القضية لم يكن عميلاً سابقاً للشركة، وأن صاحب الشركة نفسه هو من رفض تنفيذ العمل، قبل أن يقوم المتهم الثاني بترشيح شركة أخرى له بناءً على طلب العميل ذاته، كما دفعت بانتفاء ركن «التسليم على سبيل الأمانة» بخصوص تهمة خيانة الأمانة، لعدم وجود أي مستند «عهدة» يثبت تسليم الأدوات محل النزاع للمتهم الأول أصلاً. بدورها أشارت المحكمة إلى أن «مناط جريمة الإضرار العمدي» هو أن يكون الجاني قد عُهد إليه بالمحافظة على مصلحة الشركة في صفقة أو عملية أو قضية بعينها، وخلصت إلى أن الشركة المجني رفضت الصفقة بسبب عدم الاتفاق على كلفة إنجاز العمل، وبالتالي فلا ضرر وقع على الشركة، وبخصوص تهمة خيانة الأمانة، قالت المحكمة: إن الأوراق خلت من ثمة دليل يقطع بأن المتهم الثاني تسلّم معدات وأدوات الشركة، وحكمت المحكمة ببراءة المتهمَين مما أُسند إليهما من اتهام.

○ المحامية صديقة الموالي.

لا إلزام على الشركاء بالسداد طالما لم يوقعوا على عقد القرض..

«التجارية» تبرئ ذمة شريكين من 113 ألف دينار وتُلزم الشركة بالسداد

رفضت المحكمة الكبرى التجارية دعوى إلزام شريكين بدفع المبلغ المتبقي من قرض بقيمة 113 ألف دينار، وألزمت الشركة نفسها بالمبلغ والفوائد القانونية، وأشارت المحكمة في حيثيات الحكم إلى أنه لم يثبت التزام المدعى عليهما بسداد القرض كما خلت الاتفاقية من توقيعهما على ذلك.

وقالت المحامية نهاد السراج وكيلة المدعى عليهما الشريكين، إن الدعوى رفعتها شركة تجارية ضد أخرى، وأفادت فيها بأن المدعى عليها الأولى كانت مدينة لبنك وعاجزة عن السداد فاقترضت من المدعية مبلغ 416 ألف دينار لسداد ذلك التمويل، وقد وافق شركاء المدعى عليها الاولى على الرجوع بأموالهم الشخصية في حال عجز الشركة عن السداد، ولتعثر الشركة فقد قام شريكان بسداد نصيبهما من القرض بما يمثل نسبتهما من رأس المال في حين تخلف المدعى عليهما الثاني والثالث، وطلبت الشركة أصلياً إلزام المدعى عليهما الثاني والثالث شخصياً بالمديونية المستحقة بقيمة 113 ألف دينار، واحتياطياً إلزام المدعى عليها الأولى بسداد نصيب المدعى عليهما من المبالغ التي سددتها المدعية لسداد قرض المدعى عليها الأولى في حدود نصيبهما من الأرباح أو الأصول.

وقدمت الشركة المدعية تقرير خبير محاسبي انتهى إلى استحقاق المدعية مبلغ 416 ألف دينار، وقد تم سداد جزء من المديونية وتبقى 113 ألف دينار، بينما دفعت المحامية نهاد السراج بعدم ثبوت كفالة موكليها في اتفاقية القرض وخلو الاتفاقية من ثمة توقيع لكليهما عليها، وطلبت الحكم برفض الدعوى.

وفي حيثيات الحكم أكدت المحكمة أن الثابت من اتفاقية الضمان المبينة بتقرير الخبير هو أن المدعية ليست طرفاً فيها مما لا يجوز لها الاحتجاج بها في إثبات مسؤولية الشركاء في مواجهتها، وأشارت إلى محضر اجتماع المدعى عليها الأولى والسند لأمر الواردين في تقرير الخبير، موجهين للبنك الدائن وليست المدعية طرفاً فيهما، الأمر الذي لا يصح لها الاعتداد بهما كدليل ضد الشركاء، فضلا عن أن وثيقة الشروط المقدمة للبنك ليست المدعية طرفاً فيها، وأن محضر الاجتماع الثابت فيه أنه اجتماع مجلس إدارة الشركة المدعية للموافقة على القرض قد خلا من ثمة توقيع يعود للمدعى عليهما الثاني والثالث مما لا يصح الاعتداد به كدليل في مواجهتهما.

وعن الطلب الاحتياطي بإلزام الشركة المدعى عليها الأولى بسداد القرض أشارت المحكمة إلى تقرير الخبير المحاسبي الذي خلص إلى أن المدعية سددت قرضا نيابة عن المدعى عليها الأولى لدى البنك بمبلغ 416,405 دنانير، استعادت منه 283,155 دينارا من شريكين وتبقى مبلغ المطالبة 133,250 دينارا لم تستحصلها من المدعى عليها الأولى، وخلصت المحكمة إلى انشغال ذمة المدعى عليها الأولى بمبلغ القرض للمدعية، وحكمت المحكمة بإلزام المدعى عليها الأولى أن تؤدي للمدعية مبلغ 133,250 دينارا والفائدة 2% سنوياً، وبرفض الدعوى في مواجهة المدعى عليهما الثاني والثالث وألزمت المدعية مقابل أتعاب المحاماة للمدعى عليهما الثاني والثالث.